



مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

بناء الدولة بين الشرعية وتجارب الآخرين

حوار مع د. فرانسيس فوكوياما



د. فوكوياما

يناقش د. فرانسيس فوكوياما، في لقائه مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) أهمية وجود دولة قوية كفاء، كما يتحدث عن جدول أعمال التنمية في ضوء كتابه الأخير "بناء الدولة: الحكومة والنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين". ويقوم هذا الكتاب على أساس فكرة أن هناك بعدين حاسمين للدولة، وهما نطاق عمل الدولة وقوة الدولة. كما يقوم بتقييم تحديات بناء الدولة وإيجاد التوازن الصحيح بين البعدين. ويبحث هذا اللقاء أيضاً في التحديات الحالية في أفغانستان والعراق، وغيرهما من الدول في المرحلة التالية للنزاعات. والتحدي الحقيقي في تلك الدول يتمثل في السماح لها بأن تقف على قدميها بنفسها، وتعمل على تنمية المؤسسات التي تسمح لها بحكم نفسها. وفي هذه الدول تصبح الشرعية أمراً حاسماً بصفة مطلقة لبناء الدولة ولتشجيع الديمقراطية، في نهاية الأمر فإن السر النهائي - كما يرى د. فوكوياما - هو أنه لا توجد دولة حققت النمو من خلال الغرباء. التنمية تأتي من الداخل، خاصة فيما يتعلق بخلق المؤسسات.

البعد علي أي نشاط تقوم به الدولة ومن ناحية التنمية الاقتصادية، فإن الأمثل هو وجود دولة محدودة النطاق في العمل الاقتصادي، وهو ما يعني أن الدولة ينبغي أن تركز على المجالات الرئيسية التي لن يختلف المواطنون على قيام الدولة بهما مثل توفير السلع العامة وحفظ القانون والنظام وفرض سيادة القانون والأمن.

هذان البعدان للدولة هما لب المشكلة في العالم النامي وتظهر هذه المشكلة بوضوح في أماكن مثل الهند والصين، حيث يتسع نطاق عمل الدولة إلي حد كبير. أما في الدول الأفريقية، فإن المشكلة الحقيقية هي أنه لا توجد دولة علي الإطلاق... أعني بذلك عدم قدرة الدولة علي القيام بأبسط المهام مثل إصلاح الطرق وتوفير الصحة أو التعليم، وهذا ما أعنيه في الكتاب عند الحديث حول تحدي بناء الدولة

ألا يبدو هذا شبيهاً إلي حد ما بلخطاب الذي ألقاه الرئيس ريجان في "وستميفستر" عندما تحدث عن البنية الأساسية للسوق، فهل هما مترابطان؟

د. فوكوياما: إن كليهما يجب أن يقوم علي أساس مؤسسات مشتركة وعلي سبيل المثال، فإن سيادة القانون تعد من المؤسسات اللازمة

لقد قمت في كتابك بتقديم بناء الدولة، باعتباره أكثر الموضوعات أهمية في التنمية حالياً. ويبدو هذا متناقضاً مع الاتجاهات التي كانت سائدة في العقود القليلة الماضية، التي كانت تؤكد علي الحد من دور الدولة. فما الذي تغير هنا؟

د. فوكوياما: أعتقد أن هناك بعدين منفصلين للدولة يخلط بينهما الناس أحدهما هو نطاق عمل الدولة، وهذا البعد يتناول قضايا مثل مدى اتساع نطاق عمل الدولة، ومدى تقنياتها للعلاقات من خلال وضع القواعد والإجراءات، وهل تسعى لامتلاك الشركات والتنخّل في الآليات المنظمة للسوق؟ وقد كان التحرك الأساسي للسياسة العالمية في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة هو تحديد نطاق عمل الدولة وأظن أن هذا الاتجاه كان صحيحاً ويرجع السبب في ذلك إلي تهمضم الدول بشكل كبير، سواء في الدول الصناعية أو في كثير من الدول النامية، حيث كانت الدول تنخّل فعلاً في الأسواق الخاصة ومن ثم كانت تنخّل في النمو.

ولكن هناك بعداً آخر منفصل تماماً عن مجال الدولة وهذا البعد يتناول قدرة الدول علي وضع وتنفيذ قوانين خاصة بها، وأن تقوم بذلك بطريقة نظيفة، وشفافة وبدون أن يشوبها الفساد وينطبق هذا

المسئول عن هذا التركيز على الحكم الصالح في الدول النامية بسبب كتابه "الطريق الأخر" الذي تركز حول ضعف البنيان المؤسسي للحكم الصالح في بلاد مثل بلاه بيرو. ولديه هذا المثال الشهير عن محاولة الحصول على ترخيص لمنشأة أعمال صغيرة الذي استغرق نحو تسعة شهور وحوالي ١٤٠٠ دولار أمريكي من الرشاوى حتى يمكنه مجرد فتح منشأة أعمال. وهذا المثال في حد ذاته لا يصور مدى تدخل الحكومة لأن أية حكومة لا بد أن تقوم بتسجيل منشآت الأعمال الصغيرة، ولكنه يظهر بشكل جيد مدى الضعف وعدم الفعالية الذي يمكن أن تكون عليه الحكومة.

ومن ثم فقد وضع هرناندر الأساس، وهو أنك تحتاج إلى مؤسسات قوية كما تحتاج إلى سيادة القانون. وهو يؤكد على القطاع غير الرسمي إلى حد كبير. إلا أن جزءاً كبيراً من السبب في وجود القطاع غير الرسمي في الدول الفقيرة هو أن القطاع الرسمي شديد السوء. وفي الواقع، فإنه في كتابه الأول، أفرد فصلاً كاملاً عن السبب في تفضيل الحياة في ظل سيادة القانون بدلاً من العيش وفقاً للقوانين غير الرسمية وهو يتحدث أيضاً عن مقدار الخسارة التي قد تحدث نتيجة عدم وجود قواعد منظمة شفافة ومفهومة يمكن عن طريقها أن يتفاعل الناس مع بعضهم بعضاً. وبالتالي أظن أن جداول العمل متماثلة فعلاً.

لقد أنفقت أيضاً قدراً كبيراً من الوقت في النظر إلى العراق وأفغانستان. وفي بعض الحالات فإنها تكون في الطرف المعكسي من هذا الطيف الذي تضعه في أمريكا اللاتينية، حيث نجد قدراً كبيراً، على الأقل على الورق، من معايير الحوكمة، ولكن بمجرد الخروج من المنطقة الخضراء في العراق أو كابول، لا نرى وجوداً لتلك المعايير. فكيف يمكن التحرك إلى الأمام في هذه الحالات؟ وما الذي يمكن أن تستنتج؟

د. فوكوياما: إن الأمر لا يقتصر على العراق وأفغانستان فهناك عدد وفير مما يمكن أن نطلق عليه الدول الهشة مثل الصومال، وهاتي وليبيريا، ويبدو أن هناك نوعاً من المشاكل المتسارعة في عالم ما بعد

الحاسمة للديمقراطية، نظراً لأن الديمقراطية تعني ببساطة الحد من الحكم الجزافي أو العشوائي للأقوى وبالمثل، فإن الأسواق تحتاج إلى سيادة القانون للتحكيم في العمليات التجارية ولتسهيل حقوق الملكية والاستثمارات وبهذا المعنى يتم إلى حد كبير استخدام نفس أنواع المؤسسات لتنفيذ برامج العمل السياسية والاقتصادية.

ومع ذلك، فإننا عندما ننظر إلى أمريكا اللاتينية الآن، نرى بعض التراجع في اتباع مبادئ السوق الحر في صالح مبادئ شيوع الملكية، فكيف ترى الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المنهج في أمريكا اللاتينية، وهل يعني هذا أننا بالفعل لم نر بعد ما يمكن أن نطلق عليه الديمقراطية المتحررة في أمريكا اللاتينية؟

د. فوكوياما: في أمريكا اللاتينية، بصفة عامة، كانت المشكلة تتركز في الاتجاه نحو التحرر ولم تكن المشكلة مشكلة بناء المؤسسات الديمقراطية. ففي هذه المنطقة يوجد الكثير من الديمقراطيات، ولكن لا يوجد استقرار في سيادة القانون الذي يراعي الحقوق الأساسية، فمن الأمور الشائعة جداً في أمريكا اللاتينية، أنك إذا لم تحب القواعد التي تقف عائقاً في طريقك، فإنك تحاول تغييرها، وكل ما عليك هو أن تستجمع قوتك للحصول على استثناء من المحكمة العليا، أو تتخلص منها تماماً. وربما كانت هذه الناحية أكثر الجوانب اختلافاً مع التنمية المؤسسية في جميع أرجاء أمريكا اللاتينية. وقد أدت إلى إضعاف النمو الاقتصادي الذي بدونه لن يكون هناك دعم للديمقراطية، وبدلاً من ذلك تنتشر مبادئ شيوع الملكية وتظهر قيادات تهتم بالنتائج العملية لانعدام العدالة.

كيف تنظر إلى شخص مثل "هرنانده دي سوتو" الذي تحدث عن بعض هذه الموضوعات في إطار أمريكا اللاتينية؟ وهل يؤدي كتابك ومؤلفك إلى تعزيز رأيه ودعمه أم أنك تتخذ منهجاً مغايراً ببعض الشيء؟

د. فوكوياما: أظن أن هرنانده دي سوتو ربما كان الشخص الوحيد

ينظر إلينا باعتبار أننا ندير البلاد بأنفسنا.

هناك موضوع آخر تحدثت عنه هنا، وهو يماثل إلي حد كبير مناقشات "دوجلاس نورث" حول دور وأهمية المعرفة المحلية في المعادلة، ربما بدرجة تفوق أهميتها في الآليات التي جري استخدامها في العراق؟
د. فوكوياما: هذا صحيح، إن السر النهائي للتنمية هو أنه لا يوجد بلد علي الإطلاق تم تنميته بواسطة غريبه. فالتنمية يجب أن تأتي من الداخل وخاصة في خلق المؤسسات والنماذج الأجنبية ينبغي أن تترجم لتكون متوافقة مع المجتمعات المحلية. ففي كثير من الأحيان يكون هناك اختلاف كبيراً بين الرؤية الأجنبية والرؤية المحلية. إن الجميع يتشلقون بالحاجة إلي المعرفة والملكية، وأهمية أن يتولي الناس أنفسهم ذلك، إلا أن الكثيرين لا يكتفون المشاركة فعلاً. والنتيجة أنه إذا لم يراع المنتج النهائي حقوق المرأة ولم يكن صديقاً للسياسات البيئية وغير ذلك من القائمة الطويلة التي تجذب الأشخاص في الغرب، فإننا غالباً وفي كثير من الأحيان نريد أن نتدخل بشكل أكبر مما يتناسب - في رأي - مع شرعية المؤسسات المحلية.

ما هي الحقائق الأخرى التي توصلت إليها في مشوار عملك الطويل؟
د. فوكوياما: أظن أن الحقيقة الوحيدة التي تؤكد منها جميع المهتمين بشئون التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى منذ نهاية الاستعمار هي مدي تعقد عملية التنمية ولقد مضينا عقداً بعد عقد في اتباع أنواع من حلول "الرخصة الفضية" لمشكلة التنمية. وفي الخمسينات وأوائل الستينيات كان الحل يتمثل في مشروعات البنية الأساسية الكبرى، ثم أصبح التعليم، وتمكين المرأة أو الإصلاح الهيكلي الذي بدأ في الثمانينيات والتسعينيات وبيننا التاريخ الطويل والحزين أن أي واحدة من تلك الاستراتيجيات لم تكن كافية في حد ذاتها لتحقيق التنمية المستدامة فعلاً.

وقد حققنا كثيراً من عمليات التنمية الناجحة، وخاصة في شرق آسيا، إلا أن ذلك كان في مجتمعات تدرك بنفسها كيفية تحقيق التنمية وحتى

الحرب البرية وأعتقد أيهما أننا أمام لغز من النوع الضخم، لأنه إذا كان علي المجتمع الدولي أن يساعد هذه الدول، فإنه يجب أن يساعدها بطريقة معينة، من خلال تقديم مفاهيم الحكم الصالح ذاتها. ومن ثم فإن التحدي الحقيقي في الأجل الطويل سيكون في السماح لهذه الدول بأن تقف علي قدميها بنفسها، حتى تنشئ المؤسسات التي تسمح لها بأن تحكم نفسها بصورة صالحة تحقق آمال ومصالح جماهيرها الواسعة وفي الواقع، فإن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الحصول علي استراتيجية خروج من دول مثل تلك الدول التي تحدثنا عنها. وهكذا فإن السر يكمن في إرساء قواعد الحكم الصالح حتى تعود الأمور إلى العمل مرة أخرى، ولكن على العراقيين والأفغان أن يقوموا بإرساء تلك القواعد بأنفسهم وقد لمحت هذه الإستراتيجية نسبياً بالفعل في أفغانستان لأن المؤسسات الأفغانية قامت بوضع تلك القواعد بنفسها باستخدام التمويل الأجنبي ولكن الجهات الأجنبية لم تتول وضع تلك القواعد نيابة عن الحكومة الأفغانية.

تحدثت في كتابك كثيراً عن الشرعية، فهل هذا هو ما تشير إليه هنا، خاصة في حالة الأفغان، حيث أن الأفغان تمكنوا من العثور علي طريق للشرعية من خلال مؤسسات محلية؟

د. فوكوياما: إن الشرعية هي بالقطع أمر حاسم في بناء الدول، وهذه الشرعية يجب أن تأتي من داخل المجتمع واعتقد أنها تأتي من الديمقراطية، فمعظم المجتمعات، حتى تلك التي لا تتمتع بأي خبرة مع الديمقراطية في عالم اليوم، نجد أن الانتخابات ربما كانت هي السبيل الرئيسي لخلق مؤسسات شرعية ولكن هناك مؤسسات أخرى لا يمكن وصفها بالديمقراطية بالمعنى الحديث مثل "الوليبيجرجا" في أفغانستان ولكنها تعتبر مؤسسات محثلة للمجتمع بعض الشيء، ويعتبرها الأفغان شرعية بالتأكيد.

إن أحد أخطار الإفراط في التدخل في شئون دول متهارة هو أنك لا يمكن أن تحصل علي الشرعية لأي نوع من الحكومات. وأظن أن هذه إحدى المشاكل التي واجهناها في المراحل المبكرة في العراق، حيث كان

لقد اشتهرت بنظريتك "نهاية التاريخ والرجل الأخير" التي تظهر نوعاً ما تفضيل النظام الديمقراطي لحرية السوق باعتباره المثل الأعلى، أو النظام الذي ينجذب إليه كل فرد. هل ما زلت تؤمن بهذه المقولة؟ وهل ساعدت الموجة الجديدة من الترويج للديمقراطية علي تمييز رأيك؟

د. فوكوياما: حسناً، لقد فهمت جيداً ما تعنيه أنا لم أعتقد أنك يمكن ان تخلق ديمقراطيات فوراً في أي مجتمع. وقد قال الرئيس بوش، في أحد خطبه مؤخراً، أن الرغبة في الحرية تشتعل في قلب جميع البشر. وأظن أن هذا صحيح بالمعنى العام ولكن بين اشتعل الرغبة "في الحرية داخل كل إنسان" وبين "النجاح الفعلي للديمقراطية"، تحتاج إلي المؤسسات، وتلك المؤسسات كثيراً ما يصعب خلقها. وإذا تمكنت من تحقيق التنمية الانفصالية، فإنني أعتقد أنه سيكون من الأسهل المحافظة علي المؤسسات الديمقراطية ولذا، فإن ما كانت تقوله نظريتي في "نهاية التاريخ" هي أن هناك تلك العملية الطويلة التي يطلق عليها التحديث، وأحد مكونات التحديث هو انفتاح النظم السياسية علي قدر أكبر من المشاركة وأظن أن ما يحدث مؤخراً فيه بالفعل قدر من الدعم والتأييد لهذه الحجة، وأنه نوع من النمط العالمي الشامل للتنمية وهو من الناحية الثقافية ليس مقصوراً علي أية ديانة بعينها أو علي أية تجربة تاريخية. وإذا ما تم فهم ما قلت في كتابي بهذا المعنى فإنني سأظل متمسكاً بما قلته

عندما استخدمت تلك المجتمعات السوق العالي وعرفت كيفية الاستفالة منه، أتي الدافع لذلك من داخل تلك المجتمعات ذاتها. ولكن هناك أماكن كثيرة أخرى كانت محاولاتنا فيها لمساعدة الدولة علي التنمية تمثل بشكل ما نكسة لها إلي الخلف وأفريقيا هي أحد الأمثلة الجيدة، حيث كانت المساعدات القليلة من المجتمع الدولي - بنية حسنة - أشبه بلعنة الموارد البترولية حين يعتمد عليها كمصدر ثابت للتمويل، فتشجع علي كافة أنواع السلوك غير الإنتاجية إنها نوع من القمصن المحزنة، ولكنها أيضاً أحدي القمصن التي بها قليل من الأمل، فلا شك أننا نتعلم بعض الأشياء من هذه التجربة المؤلمة

لقد تحدثت عن بعض المراحل التي مررنا بها خلال فهمنا لعملية التنمية الديمقراطية، ولكن كيف يمكن أن نتفاد أن يتحول التأكيد علي البنية المؤسسي إلي مجرد مرحلة قصيرة تنصرف بعدها للتأكيد علي مفاهيم أخرى؟

د. فوكوياما: من الممكن أن يصبح البنية المؤسسي بسهولة مجرد بدعة أو "موضة"، وبصفتي عالماً سياسياً، فإنني أحب التأكيد علي أهمية دور المؤسسات لأننا بذلك نتعامل مع المتغيرات السياسية الحقيقية، ولكنني أظن أنه من الأفضل الرجوع إلي الخلف والتحقق من أن هناك موضوعات أخرى ما زالت لها أهميتها، ومن ثم فإن التركيز علي المؤسسات بدون الصلة السليمة بالأسواق العالية، وبدون سياسات جيدة، وقيادات كفء، وبدون السياسات الانفصالية الصحيحة يمكن أيضاً أن تؤدي إلى نتائج سيئة ولذا فإنني أأمل ألا يكون التركيز علي المؤسسات بديلاً لكل النظرية السابقة بل يكون نوعاً من استكمال ما نعرفه فعلاً.



فرانيسيس فوكوياما: هو أستاذ كرسي برنارد شوارتز للاقتصاد السياسي الدولي بمدرسة بول هـ. نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. وقد ألف العديد من الكتب منها: "مستقبل ما بعد البشرية: آثار الثورة التكنولوجية الحيوية"، "الطبيعة البشرية وإعادة تكوين النظام الاجتماعي، والتمزق العظيم"، "الثقة: الفضائل الاجتماعية وخلق الرفاهية"، و"نهاية التاريخ والرجل الأخير".